

## توصيات ندوة

### دراسة تحليله لمؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017

الثلاثاء الموافق 2017/12/19

قاعة المؤتمرات بمجمع الكليات

جامعة بنها

1. توجيه جميع المراكز البحثية والجهات ذات الصلة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية على نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت وذلك للاستفادة مما تضمنه من بيانات وإحصائيات مفصلة وثرية غطت مجالات متنوعة بعضها لم يسبق تناوله وأيضاً لدراسة اسباب ما كشفه من ظواهر.
2. العمل على القضاء على مشكلة التسرب من التعليم (7.2% من السكان) بنسبة 7.57% للذكور و 6.96% للإناث. بمواجهة جميع أسبابه والتي تم توثيقها بنسب محددة لكل سبب وهو مما يحمّد لهذا التعداد وذلك عن طريق وسائل مثل تجريم عمالة الأطفال وتشجيع الطلاب المتسربين على العودة للتعليم مع دعمهم وعدم فصلهم نهائياً وتوفير وسائل مواصلات لسهولة ذهابهم للمدارس.
3. وضع حلول جذرية للتغلب على مشكلة الأمية والاهتمام بجودة التعليم حيث وجد أن نسبة الأمية تصل الى 25.82% من إجمالي السكان 10 سنوات أو أكثر (21.17% ذكور – 30.8% إناث) بالإضافة الى أن نسبة 9.88% يقرأون ويكتبون فقط من إجمالي السكان 10 سنوات أو أكثر (9.36% ذكور – 10.38% إناث) وهي تضاف بجانب نسبة الأمية لتوضح أن نسبة الفقد في التعليم تصل الى 35.7% وهي نسبة ضخمة في عصر تعرف فيه الأمية على أنها الأمية التكنولوجية ومن هذه الحلول :

أ- تطوير النظام المدرسي وتفعيل حصص الأنشطة

ب- الاهتمام باعداد المعلم مهنيا وتربويا

ت- العمل على اعادة تفعيل مقرر " محو الأمية " لطلاب كلية التربية.

ث- استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم المادة العلمية في صورة جاذبة.

4. الاهتمام بجودة التعليم الفني وربطه بالمؤسسات الإنتاجية حيث أظهرت الإحصاءات أن نسبة الأفراد الحاصلين على تعليم متوسط فني تصل الى 22.2% من إجمالي السكان 10 سنوات أو أكثر وتصل الى

- 26.9% من إجمالي السكان 25 سنة أو أكثر (%29.7 ذكور - %23.9 إناث) وهذه الفئة تحتل المرتبة الثانية في العدد بعد الأفراد الذين يعانون من الأمية. وهي نسبة أعلى من بعض المعدلات العالمية (تبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية 10.3% (إحصاء 2017) و تبلغ هذه النسبة في المملكة العربية السعودية 7.9% للذكور و 3.7% للإناث (إحصاء 2017))
5. التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة وذلك تيسيرا على المواطنين في استكمال التعليم الجامعي حيث تصل نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي الى 11.8% فقط من إجمالي السكان 10 سنوات أو أكثر. وتصل نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى 16.5% من إجمالي السكان 25 سنة أو أكثر (%18.4 ذكور - %14.4 إناث) وهي نسبة لا تتناسب مع المعدلات العالمية (تبلغ هذه النسبة في المملكة العربية السعودية 28.1% للذكور و 25.5% للإناث (إحصاء 2017) و تبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية 33.4% (إحصاء 2016)). كما أنها لا تتناسب مع متطلبات التنمية والدخول في عصر التكنولوجيا بل إن العالم الآن يسعى الى زيادة نسبة الحاصلين على شهادات جامعية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) باعتبارها قاطرة للتنمية والتطور.
6. الإسراع بتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل حيث تبين أن 49% من السكان غير مشترك أو مستفيد من التأمين الصحي (%53 من الإناث و 45% من الذكور). تنخفض هذه النسبة في محافظة القليوبية الى 46% (%51 إناث - 41% ذكور).
7. دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة حيث اتضح أن نسبة الفئات الحرجة التي تحتاج الى رعاية أمومة وطفولة تصل الى 59% من السكان.
8. دراسة السبب وراء عدم حيازة 30% من الوحدات بمحافظة القليوبية حتى وقت التعداد، حيث أنها تمثل فرصة لمن يملكون القدرة على تملك أو إيجار تلك الوحدات.
9. استخدام الاراضي الفضاء الغير مستغلة بمحافظة القليوبية (%7.3) وهي أعلى من نسبة الأراضي المخصصة للعمل (%4.93) في انشاء مشروعات تنمية تعمل علي جذب استثمارات المواطنين التنموية (الخدمية) من المحافظات المحيطة. ويمكن دراسة وتجميع الأنشطة التجارية -خاصة المتخصصة كالمولات ومراكز الخدمة- بالمحافظة لعمل استثمارات أكبر تجذب القاطنين المحليين نحو دعم النواحي الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة.

10. سن قوانين رادعة لمنع زواج القاصرات حيث لوحظ وجود حالات عقد قران وزواج وطلاق وترمل لسن أقل من 18 سنة بإجمالي 132281 منها 13377 ذكور و118904 إناث وبالرغم من قلة هذه الحالات نسبة لإجمالي السكان (6951 عقد قران - 122464 زواج - 1341 طلاق - 1525 ترمل) إلا أنها تمثل كارثة اجتماعية. كما أن هذه الحالات تبلغ 5999 لسن أقل من 15 سنة منها 1541 ذكور و 4458 إناث.

11. توجيه المزيد من جهود التنمية المستدامة الى الريف حيث أن أكثر من نصف عدد السكان يعيشون بالريف.

12. توجيه المزيد من الاهتمام للمصريين بالخارج حيث يوجد 9.4 مليون مصري بالخارج تمثل تحويلاتهم أحد موارد النقد الأجنبي.

13. الاستفادة من نتائج ومؤشرات التعداد في التوزيع الإقليمي للإستثمارات بما يحقق النمو المتوازن بين الأقاليم وتنمية الأقاليم الأشد فقرا.

14. أثبتت نتائج الإحصاء جاهزية المجتمع في مصر لتقبل تقنية المعلومات والاتصالات فارتفعت نسبة استخدام أجهزة الموبايل ووصلت إلى 65% وهي نسبة مرتفعة إذا استثنينا فئة الأطفال. إلا هناك فجوة بين استخدام الذكور والإناث في استخدام الموبايل تصل إلى 10%، وفجوة بين الريف والحضر تصل إلى 17%. ويمكن أن يستغل ارتفاع نسبة استخدام أجهزة المحمول في عمل مشروع قومي لرقمنة الخدمات في مصر يطلق عليه " مصر الرقمية " Digital Egypt

15. بينت النتائج أن 29% من سكان مصر يستخدمون أجهزة الحاسب وأن نفس النسبة تستخدم الانترنت إلا أن الإحصاء لم يوضح خصائص السكان العمرية والتعليمية التي تستخدم الحاسب والانترنت. وتتفق هذه النتائج مع النتائج العالمية المنشورة حالة الانترنت (Internet state) أن هناك حوالي 30 مليون يستخدمون الانترنت من داخل مصر وهو ما يضع مصر في مرتبة متقدمة بين مستخدمي الانترنت على مستوى العالم.

16. أظهرت النتائج أن هناك فجوة في استخدام الانترنت بين الذكور والإناث تصل إلى 7% ، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الريف والحضر تصل إلى 23%. تخلص الدراسة إلى أن هذه الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر في استخدام الانترنت، والفجوة بين الذكور والإناث تعيق سياسات الدولة في مجال التعليم، فلا يمكن ضمان تقديم تعليم يعتمد على الحاسب الآلي والانترنت في ظل وجود هذا التباين في



الاستخدام وهو لا يضمن تعليماً عادلاً لكل فئات المجتمع. لذا يجب أن يتزامن تطوير التعليم مع احياء جهود الدولة في انتاج حاسبات وأجهزة تابلت منخفضة التكاليف لتمتلكه الأسر، وزيادة تغطية شبكات الانترنت في الريف وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة استخدام الانترنت كأداة هامة لزيادة الوعي وتطبيق سياسات التعليم المتطورة.

17. هذا هو التعداد الأول الذي يدرج احصائيات خاصة بتكنولوجيا المعلومات وهو إضافة محمودة يمكن تطويرها في الإصدارات القادمة بإدراج المزيد من المؤشرات والبيانات المطلوبة في تصنيف مصر دولياً.